ذاهب وفي الثاني وانثوي صح لوجود الغايبة ولما كان الخبر اذا وقع ظرفا او مجرورا
مع جاره او جملة في التقدير الى المفرد والجملة قال المصنف رحمه الله وتعلقهما اي الظرف
والجار والمجرور حينيذ اي وقت وقوعهما خبرا اما يكون بمستقر وجوبا او بنحوه نبه
بنحوه على ان تعبيرهم بمستقر للتمثيل لا للتقييد فيصح تقديره ما كان بمعناه
كاينا بقوله بما هو اسم فاعل كحاصل وثابت وهو اي المذكور من تعلقهما بمستقر
او نحوه اختيار طايفة محتجين بان المحذوف هو الخبر في الحقيقة وكذا اختار في
التسهيل ان الخبر في الحقيقة العامل فيهما لا هما او لا مع متعلقهما على الصحيح
وهو مذهب ابن كيسان وذهب الفارسي وابن جني والاكثرون الى انهما الخبر في الحقيقة
وان العامل صار نسيا منسيا والحالة جاز في عمله وفي تحمله الضمير والاصل اي القاعدة
او الغالب والراجح في الخبر الافراد اي ان يكون اسما مفردا لان القول المقتضي نسبة
امر الى اخر فينبغي ان يكون المنسوب شيا واحدا كالمنسوب اليه والا لكانت
هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد وفي هذا الكلام طول بل
ذكره الرضي ثم اجعدان شيت وصححه المصنف في الاوضح ورجحه ابن مالك مستدلا
على ترجيحه بامور منها ان اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد كقوله اي القايل
• لك العز ان مولاك عز وان يهن • فانت لدى بحبوحة الهون كاين •
البحبوحة بضم الموحدتين وحايين مهملتين وسط الشيء والهون بضم الها الذل
ان تمنع دلالة هذا البيت على الاصالة بل غايته الدلالة على مجرد الجواز
ولقايل ان يقول لا نسلم تعلق لدى بكاين بل بمحذوف وهو كاين الذي هو
اسم فاعل من كان الناقصة سلمنا انه متعلق بكاين لا ان كان كاينا في
البيت كون خاص وهو الثبوت وعدم التزلزل فهو اسم فاعل من كان بمعنى
ثبت وحينيذ لا شاهد فيه كذا قال الدماميني ولم يرد اجتماع الفعل
والظرف في كلام من كلام العرب يستشهد به ومنها ان الفعل المقدر جملة
بالاجماع واسم الفاعل ليس بجملة والفاعل اصل وقد امكن وحيث امكن

فلا

فلا عدول عنه ومنها تعينه اتفاقا بعد اما بفتح الهمزة نحو اما في الدار فعمرو
واما عندك فزيد وبعد اذا الفجايية نحو خرجت فاذا في الباب زيد واذا الهمز مكسور
وذلك لامتناع ايلائهما الفعل لا ظاهرا ولا مقدرا كما في شرح الكافية واذا تعين
تقديره اسم الفاعل في بعض المواضع وجب رد المحتمل الى ما لا احتمال فيه ليجري
الباب على سنن واحد ولك ان تقول تعيينه لمانع من الفعل لا يدل على اصالته
مطلقا او يكون تعلقهما باستقر ونحوه فيقدر ما كان بمعناه مما هو فعل
عام مما هو فعل عام فثبت وحصل وكان وهو اي كون متعلقهما استقر ونحوه
اختيار اكثر البصريين محتجين بان المحذوف عامل في الظرف والمجرور مع الجار
وصرح باختياره في التسهيل خلافا لسيبويه ومتقدمي اهل البصرة والاصل في العامل
ان يكون فعلا وذلك لان العامل انما يعمل لافتقاره الى غيره والفعل اشد
افتقارا لانه حدث يقتضي صاحبا ومحلا زمانا او علة فيكون افتقاره
من جهة الاحداث ومن جهة التحقيق وليس في الاسم ذلك ورجحه ابن
الحاجب مستدلا على ترجيحه بوجوب تقديره في الصلة ورد بانه لا دلالة
فيه لان ذلك لخصوص المحل وقال بعضهم ان تقديره رضيا هو الحق اذ المفهوم
من زيد عندك انه مستقر ولا استقراره في الماضي قدر استقر لا مستقر
ومن ثم قال السعد التفتازاني الانصاف ان المفهوم من زيد في الدار ثابت
فيها او مستقر لا ثبت او استقر انتهى ولا يخفى عليك ان قول المصنف
بمستقر او استقر فيه تسوية بين تقدير اسم الفاعل والفعل مع ان المختار
عنده في ساير كتبه تقدير اسم الفاعل ومذهب الجمهور تقدير الفعل وقد
مشى عليه ابن الحاجب في الكافية والوافية فتنبه وقال اي المصنف في المغني
والحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل يقدر بحسب المعنى اما
في القسم فتقديره اقسم واما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به نحو يوم
الجمعة صمت فيه واما في البواقي نحو زيد في الدار فيقدر كونا مطلقا وهو

Copyright © King Saud University